

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف

الحركة الدولية



تعزيز تنفيذ سياسة الحركة  
بشأن النزوح الداخلي:  
مرور عشر سنوات  
(القرار 7 لمجلس المندوبين لعام 2019)

تقرير مرحلي

أيار/مايو 2022

AR

CD/22/20

الأصل: بالإنجليزية

للاطلاع

وثيقة أُعدت بالاشتراك بين  
اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)  
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)  
بالتشاور مع الفريق المرجعي للحركة المعني بالنزوح الداخلي

## عرض موجز

في سياق عالمي حيث يؤدي كل من النزاع المسلح، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والكوارث وآثار تغير المناخ وحالات الطوارئ الأخرى، إلى النزوح الداخلي في 149 بلدا<sup>1</sup>، فتنجم عنه احتياجات إنسانية فورية وأطول أمدا، تقوم الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بدور حاسم في دعم النازحين داخليا وغيرهم من المتضررين من النزوح الداخلي.

وما فتئت الحركة تعمل بنشاط على مساعدة وحماية المتضررين من النزوح الداخلي أفرادا ومجموعات. ويأتي قرار مجلس المندوبين لعام 2019 بشأن "تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات" ليسلط الضوء على النهج الشامل للحركة في تلبية الاحتياجات المحددة ومواجهة مواطن الضعف لدى النازحين داخليا، وتأثير نزوحهم الداخلي في المجتمعات المحلية المضيفة، واحتياجات المعرضين لخطر النزوح الداخلي ومن ظلوا في أوطانهم.

واعترف قرار مجلس المندوبين لعام 2019 أيضا بالأهمية المتواصلة لسياسة الحركة لعام 2009 بشأن النزوح الداخلي في توفير الوضوح والتركيز والتوجيه لاستجابة الحركة للنزوح الداخلي.

ويوضح هذا التقرير المرحلي أن الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم تواصل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزوح الداخلي. ويلقي الضوء على أمثلة لنشاط الجمعيات الوطنية في الكاميرون وهندوراس وليبيا وميانمار وأوكرانيا، وهو ما يبين أيضا كيفية تطبيق الجمعيات الوطنية لسياسة عام 2009 وقرار عام 2019 في عملها.

ويشير هذا التقرير إلى أنه، بعد اعتماد قرار مجلس المندوبين لعام 2019، تم إنشاء فريق مرجعي للحركة بشأن النزوح الداخلي، ويتألف هذا الفريق من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والاتحاد الدولي واللجنة الدولية ليكون بمثابة جماعة ممارسين تراقب تنفيذ سياسة الحركة لعام 2009 وقرار مجلس المندوبين لعام 2019. ويقوم الفريق المرجعي بدور فعال في تعزيز أفضل الممارسات عبر الحركة، ودعم البحث في القضايا الإنسانية الناشئة المتعلقة بالنزوح الداخلي، وتطوير أدوات جديدة لدعم استجابة الحركة للنزوح الداخلي.

ويشير التقرير أيضا إلى جهود الحركة في مجال الدبلوماسية الإنسانية بشأن قضية النزوح الداخلي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

### (1) مقدمة

نزع 55 مليون شخص داخليا في جميع أنحاء العالم حتى نهاية عام 2020<sup>2</sup> وفي العام نفسه، تسببت الكوارث والنزاعات في نزوح 40.5 مليون شخص جديد داخليا، على النحو المبين في [تقرير الاتحاد الدولي بشأن النزوح في ظل مناخ متغير](#). والكوارث هي السبب الرئيسي لحالات النزوح الداخلي الجديدة، وكانت الغالبية العظمى (98%) من جميع حالات النزوح

<sup>1</sup> مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)، GRID 2021، www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/grid2021\_idmc.pdf

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

الداخلي المرتبطة بالكوارث في سياق أخطار الطقس والمناخ - معظمها من الفيضانات والعواصف، ناهيك عن حرائق الغابات والانهييارات الأرضية ودرجات الحرارة القصوى والجفاف. ومن المرجح أن يتعرض الأشخاص الذين يعيشون في أماكن معرضة للخطر أو متأثرة بالنزاعات إلى النزوح الداخلي جراء الكوارث لعدم وجود تدابير للتخفيف من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود. وأدت جائحة كوفيد-19 أيضا إلى زيادة المخاطر والاحتياجات الإنسانية للنازحين داخليا، بينما طرحت تحديات عملية كبيرة أمام الحكومات وشركائها في المجال الإنساني.

وفي هذا السياق العالمي، تقوم الحركة بدور حاسم في الاستجابة لحالات النزوح الداخلي. ومن خلال الأنشطة الإنسانية التي تشمل الوقاية، والحد من المخاطر، والقدرة على الصمود، والتأهب، والاستجابة، ودعم الحلول الدائمة، تؤثر الحركة تأثيرا كبيرا في حياة الناس في جميع أنحاء العالم المتأثر بالنزوح الداخلي.

وتتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية للحركة في قربها من المجتمعات المحلية، مما يضع الحركة في وضع مثالي لفهم التعقيدات المحلية للنزوح الداخلي والتأثير تأثيرا إيجابيا في الحكومات وصناع القرار الآخرين. ويبيّن هذا التقرير المرحلي قيمة التفويضات المتكاملة وخبرات المكونات المختلفة للحركة في المساعدة على مواجهة التحديات المتعلقة بالنزوح الداخلي، بما في ذلك دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

## (2) معلومات أساسية

في عام 2009، اعتمدت الحركة سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي. وتحدد هذه السياسة التزام الحركة بحماية ومساعدة الأشخاص المتضررين من النزوح الداخلي في سياق الكوارث والأزمات والنزاعات والعنف. وفي الوقت الذي لم تتغير فيه الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب هذه السياسة، من حيث الوضوح والتركيز والتوجيه، فإن السياق الذي تعمل فيه الحركة قد تغير، نظرا لتزايد حجم ونطاق النزوح الداخلي والاحتياجات الإنسانية الناتجة عنه.

ومن أجل لفت الانتباه إلى الوضع المتدهور المرتبط بالنزوح الداخلي، انتهزت الحركة فرصة اجتماع مجلس المندوبين لعام 2019 من أجل إعادة تأكيد التزامنا الجماعي تجاه المتضررين من النزوح الداخلي وتواصل أهمية سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، ومن أجل توضيح أولوياتنا للمضي قدما. وتلخّص ذلك في قرار جديد اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019 بعنوان ["تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات"](#).

## (3) التحليل/التقدم المحرز

### ألف) إنشاء الفريق المرجعي للحركة المعني بالنزوح الداخلي

بعد اعتماد قرار مجلس المندوبين لعام 2019، تم إنشاء فريق مرجعي للحركة معني بالنزوح الداخلي في عام 2020 ليكون بمثابة جماعة ممارسين لتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن الاستجابة للنزوح الداخلي، ولتعزيز ورصد تنفيذ القرار. ويدعم الفريق أيضا الجهود المبذولة لتعزيز عمل الحركة والتأثير في حوار السياسات الأوسع نطاقا حول النزوح الداخلي. ويتألف هذا الفريق من ممثلين عن 17 جمعية وطنية في جميع المناطق الخمس، إلى جانب ممثلين عن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

وبواصل الفريق المرجعي القيام بدور فعال في نشر سياسة الحركة بشأن النازحين داخليا وقرار مجلس المندوبين لعام 2019 داخل الحركة. وقد وضع الفريق استراتيجية النشر، وحدد الفرص الإقليمية الرئيسية لتعزيز سياسة الحركة لعام 2009 وقرار مجلس المندوبين لعام 2019 بين الجمعيات الوطنية. وشجع الفريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة وساهم فيه، كما ساهم في تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على الاستجابة للنزوح الداخلي.

ونظم الفريق المرجعي حلقتي عمل في عام 2021، أولاهما كانت حلقة عمل مواضيعية بشأن النزوح الداخلي والحماية، وشملت مناقشة نهج الحركة في مجال الحماية، والمعايير الدنيا المتعلقة بالحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، والاطلاع على تجارب الجمعيات الوطنية في منطقة الأمريكتين. أما الحلقة الثانية فكانت حلقة عمل عالمية ركزت على الحلول الدائمة. وعرضت الجمعيتان الوطنيتان في الفلبين وميانمار تجاربهما في تنفيذ الأنشطة التشغيلية لمواجهة النزوح الداخلي، وفي أنشطة المناصرة على الصعيد الوطني والمساعي الدبلوماسية بشأن النزوح الداخلي.

ونظمت كذلك جلسة مواضيعية بعنوان "ساعة حماية" بشأن نهج الحركة إزاء النزوح الداخلي لمساعدة المشاركين على فهم سياسة الحركة لعام 2009 بشأن النزوح الداخلي وقرار مجلس المندوبين لعام 2019، ولتحديد التدابير الملموسة الرامية إلى تعزيز استجابة الحركة للنزوح الداخلي، بما في ذلك تعزيز الحماية من النزوح وأثناء النزوح.

## باء) تطبيق سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي

### الجمعيات الوطنية التي تطبق سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي

○ **الكاميرون:** منذ عام 2019، قدم الاتحاد الدولي، في إطار الاستجابة للنزوح الداخلي الذي طال أكثر من 200 000 شخص في المناطق الغربية من الكاميرون، الدعم إلى جمعية الصليب الأحمر الكاميروني من خلال [نداء الطوارئ](#) لمساعدة 35 000 شخص عبر توفير خدمات النقد والمأوى والرعاية الصحية والحماية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

○ **هندوراس:** تساهم معدلات الفقر المرتفعة والعنف المسلح في هندوراس في النزوح الداخلي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويؤثر العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، تأثيرا خطيرا في السكان النازحين داخليا الذين يحتاجون إلى الحصول على المأوى والغذاء والخدمات الطبية والتعليم والدعم بسبل العيش. ويدعم الصليب الأحمر الهندوراسي ويسهل الحصول على الخدمات الأساسية، بالتنسيق الوثيق مع اللجنة الدولية والسلطات المحلية. وتراعى احتياجات النازحين داخليا في تصميم المشاريع من خلال المشاورات ومجموعات التركيز والمناقشات والدراسات الاستقصائية، للتأكد من أن الاستجابة المقدمة تلبى احتياجاتهم.

○ **ليبيا:** منذ عام 2020، تتولى جمعية الهلال الأحمر الليبي [تقييم الاحتياجات وتقديم الخدمات الأساسية](#)، بما في ذلك تقديم خدمات الغذاء والنظافة الصحية وتقديم المعلومات إلى النازحين داخليا، وذلك بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية والمنظمات المحلية واليونسيف.

- **ميانمار:** وضعت جمعية الصليب الأحمر الميانماري استراتيجية للهجرة والنزوح للفترة 2022-2025، تتماشى مع مبادئ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي وتركز بشدة على الأشخاص النازحين داخليا في حالات النزاع والكوارث في البلاد.
- **أوكرانيا<sup>3</sup>:** تلي جمعية الصليب الأحمر الأوكراني احتياجات الأشخاص المستضعفين الذين نزحوا في جميع أنحاء البلاد منذ بداية الأزمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وبدعم من [نداء الطوارئ الذي أطلقه الاتحاد الدولي في عام 2013](#)، استطاعت الجمعية الوطنية توسيع نطاق الخدمات المقدمة، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الحكومية الرئيسية على المستويين الوطني والمحلي، إلى أكثر من 100 000 نازح، بما في ذلك الإسعافات الأولية، والخدمات الطبية التي تقدمها الوحدات الطبية المتنقلة، والمساعدة بالنقد والقسائم، والدعم النفسي الاجتماعي والنهوض بسبل العيش، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وشركاء آخرين من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومنذ نهاية نداء الطوارئ في عام 2018، واصلت جمعية الصليب الأحمر الأوكراني دعم النازحين داخليا عبر أنشطة الصحة وسبل العيش والنقد والدعم النفسي والاجتماعي.

### جيم) تعزيز البحث والأدوات القائمة والجديدة لدعم الاستجابات للنزوح الداخلي

أطلق الصليب الأحمر الكاميروني، بدعم من الفريق المرجعي للحركة، مبادرة بحثية جديدة من أجل تحسين سبل توقع احتياجات المتضررين من النزوح الداخلي وتلبيتها، وتحسين أدواته ونهجه في التعامل مع النزوح الداخلي. ويدرس البحث مخاطر وأسباب النزوح وأنماطه ونقاط الضعف والاحتياجات من حيث حماية النازحين داخليا ومساعدتهم. وتظهر الاستنتاجات أن السبب الرئيسي لنزوح الأشخاص داخليا هو الخوف على سلامتهم الجسدية، بينما تحدد الظروف والفرص مسارات النازحين داخليا ووجهاتهم. وينظر البحث أيضا في مدى توفر المساعدة الإنسانية وسهولة الحصول عليها، وفرص الاحتواء والتمكين، ورغبة العديد من النازحين داخليا في العودة إلى ديارهم على الرغم من التحديات العديدة.

وأعد الاتحاد الدولي تقريرا عالميا جديدا بعنوان [النزوح في ظل مناخ متغير](#) وأصدره قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت غلاسكو. ويقدم التقرير مجموعة من 11 دراسة حالة تبين كيفية تولى الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم حماية ومساعدة المجتمعات المحلية في سياق النزوح المرتبط بالمناخ. ويركز التقرير أساسا على أنشطة الجمعيات الوطنية لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزوح الداخلي، ولكنه يشير أيضا إلى عدد من السياقات التي تؤدي فيها الكوارث وتغير المناخ إلى النزوح عبر الحدود. ويدعو التقرير إلى مزيد من العمل الطموح بشأن المناخ والاستثمار في المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية لمواجهة التحديات الإنسانية الملحة التي يطرحها النزوح المرتبط بالمناخ.

في عام 2021، أصدر الاتحاد الدولي دليلا جديدا بعنوان [المناصرة من أجل تعزيز قوانين وسياسات الكوارث لحماية الأشخاص النازحين داخليا في أفريقيا: دليل للجمعيات الوطنية](#). وصمم هذا الدليل لدعم الجمعيات الوطنية في أفريقيا

<sup>3</sup> لا يأخذ هذا التقرير في الحسبان الوضع المتغير في أوكرانيا ولا استجابة جمعية الصليب الأحمر الأوكراني بعد فبراير 2022.

للمناصرة لقوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المناخ وتتضمن حماية النازحين داخليا. ويسلط الدليل الضوء على الكيفية التي يمكن بها للقوانين والسياسات أن تسهل التأهب المناسب والفعال والاستجابة في سياق النزوح الداخلي، وعلى ما قد تنظر الجمعيات الوطنية في مناصرتهم عند دعم حكوماتها في تطوير أو مراجعة قوانين إدارة مخاطر الكوارث. كما يقترح الدليل المجالات الرئيسية لجهود المناصرة التي تبذلها الجمعيات الوطنية من أجل العمليات، قبل وقوع الكارثة وأثناء وقوعها، ويحدد الخطوات الرئيسية التي يمكن أن تتخذها الجمعيات الوطنية للاستعداد للتواصل مع السلطات الحكومية في جهود المناصرة.

وفي عام 2019، أصدرت اللجنة الدولية تقريرا عن النزوح الحضري وعنوانه [النازحون في المدن: تجربة النزوح الداخلي في المناطق الحضرية خارج الخيّمات والاستجابة له](#)، ويقدم هذا التقرير توصيات رئيسية بشأن العمل مع النازحين داخليا والسلطات المحلية في المناطق الحضرية. وقدم التقرير إلى السلطات الوطنية والبلدية في هندوراس والبرازيل، وفي العديد من المنتديات الإنسانية في عامي 2020 و2021. ونشرت اللجنة الدولية في عام 2019 أيضا، تحليلا جديدا - [اتفاقية كيبالا: التوصيات الرئيسية بعد عشر سنوات من اعتمادها](#) - لمتابعة توصيات تقريرها السابق بتعزيز تنفيذ اتفاقية كيبالا وتفعيلها، واستكمال الأدلة الداعمة للتوصيات بعرض التقدم المحرز، وتحديد أكثر عمل مطلوب في المستقبل.

كما طور الاتحاد الدولي، بالتعاون مع مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ، [وحدة تضم مجموعة أدوات تدريبية بشأن النزوح المرتبط بالمناخ](#) للجمعيات الوطنية والشركاء. وتتضمن هذه الوحدة مجموعة تفاعلية من المواد والأدوات المبتكرة للمدربين والميسرين داخل الحركة وشركائها، كما أنها توضح المفاهيم والمصطلحات المختلفة حول المناخ والنزوح وتستكشف بعض الموضوعات والتحديات المهمة بشكل خاص لعمل الجمعيات الوطنية. وتتضمن سلسلة من صحائف الوقائع التي تقدم ملخصا للموضوعات الرئيسية، بالإضافة إلى المراجع والروابط ودراسات الحالة التي تعرض عمل الجمعيات الوطنية المختلفة.

## دال) التأثير في النقاش والسياسة بشأن النزوح الداخلي

نظم كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمم المتحدة [محفلا افتراضيا](#) حول منع النزوح الناجم عن النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف والكوارث وعندما تتقاطع المخاطر. وكان الهدف هو تحديد الثغرات في أعمال الدول والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، وتبسيط الضوء على الممارسات الجيدة الواعدة والقابلة للتطوير. وأرسلت إلى المشاركين قبل المشاورة ورقة مناقشة تسلط الضوء على دور ومسؤوليات الحكومات والجماعات المسلحة من غير الدول والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في منع النزوح، وتحديد الطرق المؤثرة لتعزيز منع النزوح.

وقدم الاتحاد الدولي تقريرا إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي، ركز على أهمية النهج المجتمعية، وقوانين الكوارث التي تراعي المناخ، والإجراءات الاستباقية القائمة على التوقعات، وجمع البيانات المتعلقة بالنزوح الداخلي. وشارك الاتحاد الدولي في [نقاش مائدة مستديرة](#) نظمتها أمانة الفريق الرفيع المستوى بالتعاون مع مؤهل الأمم المتحدة، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليا، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية.

وقدمت اللجنة الدولية أيضا تقريرا إلى الفريق الرفيع المستوى، سلطت فيه الضوء على أهمية تعزيز منع النزوح الداخلي، ووضعت مخاوف الحماية في صميم المناقشات واستكشفت سبل مساعدة الناس على إحلال الاستقرار على أوضاعهم أثناء نزوحهم داخليا. وقدمت اللجنة الدولية أيضا ورقة مناقشة إلى الفريق الرفيع المستوى بعنوان مسارات نحو حلول دائمة: تعزيز الحلول المؤقتة للنزوح الداخلي. وترمي الورقة إلى تنشيط التفكير والعمل بشأن الخطوات التدريجية التي يمكن أن تساعد النازحين داخليا على استعادة قدر من الأمن والاستقلالية في مكان نزوحهم أثناء الأزمات الطويلة الأمد، عندما تكون الحلول الدائمة بعيدة المنال، كما تناقش هذه الورقة الدور الذي يمكن أن يضطلع به العاملون في المجال الإنساني لدعم الدول والنازحين داخليا.

وعلقت اللجنة الدولية على موضوع التهجير التعسفي المذكور في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، وشاركت في المحفل الجانبي الذي نظمته الأمم المتحدة حول هذا الموضوع. وختاماً، أصدرت اللجنة الدولية بيانا بشأن النازحين داخليا في اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، سلطت فيه الضوء على التحديات المتداخلة لأزمة المناخ وجائحة كوفيد-19، وأهمية منع النزوح في المقام الأول، والحاجة إلى حلول مؤقتة.

وأصدرت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي توجيها مشتركا بشأن [الحد من أثر جائحة كوفيد-19 على النازحين داخليا](#). ويقدم هذا التوجيه توصيات رئيسية إلى السلطات والجهات المعنية الأخرى من أجل تقليص تأثير جائحة كوفيد-19 في النازحين داخليا، من خلال مراعاتهم في استراتيجيات وخطط التأهب والاستجابة، والحد من الاكتظاظ في المخيمات والبيئات الشبيهة بالمخيمات، ومنع العنف بحق النازحين داخليا ووصمهم؛ وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية إلى النازحين داخليا والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لمنع الظروف التي تؤدي إلى النزوح الداخلي.

#### (4) التنفيذ والرصد

سيواصل الفريق المرجعي المعني بالنزوح الداخلي الاجتماع بانتظام لتعزيز المحادثات المتبادلة وتقوية استجابة الحركة للنزوح الداخلي. وستستخدم منظمات التنسيق الإقليمية الحالية للمضي في المناقشات حول سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، بما في ذلك التركيز على ما يتاح من فرص وما يطرح من تحديات على المستوى الإقليمي.

وسينتج أيضا مقطع مصور عن سياسة الحركة عام 2009 بغية التوسع في نشر نهج الحركة داخل الحركة نفسها وخارجها أيضا. وسيطور الفريق المرجعي المزيد من التوجيهات والأدوات و/أو سيكيفها لكي يقدم المزيد من الدعم إلى الجمعيات الوطنية في تنفيذ السياسة في أنشطتها المتعلقة بالنزوح الداخلي.

وسيقدم تقرير مرحلي عن القرار خلال المؤتمر الدولي المقبل.

### الاستنتاجات والتوصيات

يركز هذا التقرير المرحلي على الخطوات المتخذة إلى حد الآن في تنفيذ قرار مجلس المندوبين لعام 2019 بشأن النزوح الداخلي. ويسلط الضوء على عمل الحركة المتواصل بخصوص النزوح الداخلي عالميا، وإنشاء وسير عمل الفريق المرجعي الجديد المعني بالنزوح الداخلي، ويضرب أمثلة على عمل الجمعيات الوطنية من أجل تطبيق سياسة الحركة لعام 2019

بشأن النزوح الداخلي وقرار مجلس المندوبين لعام 2019، ويعرض بحثاً جديداً وأدوات وتوجيهات لدعم الاستجابات للنزوح الداخلي وأنشطة الدبلوماسية الإنسانية الرئيسية بشأن احتياجات المتضررين من النزوح الداخلي.

وسيواصل الفريق المرجعي، تحت الرئاسة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية، القيام بدور فعال في تنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس المندوبين لعام 2019. وفي كل عام، ستصمم خطة عمل سنوية لتحديد الأنشطة الرئيسية التي ينبغي أن ينفذها الفريق المرجعي، استناداً إلى تطور الاحتياجات الإنسانية وأولويات العمل التي تحددها الحركة.

وفي عام 2022، ستمثل الأولويات الرئيسية للفريق المرجعي في مواصلة ترويج سياسة 2019 بشأن النزوح الداخلي، وزيادة تعزيز المحادثات المتبادلة وتشارك الممارسات الفضلى والمشاركة في تنفيذ أنشطة دبلوماسية إنسانية هادفة أكثر من أجل مساعدة من هم في أخطر الأوضاع في سياق النزوح الداخلي.